الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-11

الأفافاس يطالب سلطة الانتخابات بتطبيق قرارات العدالة

» ندد حزب جبهة القوى الاشتراكية بما أسماه "تعنت وتماطل مندوب السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لولاية الجزائر، في تطبيق القرارات والأحكام الصادرة عن العدالة والمرفقة بالصيغ التنفيذية، والقاضية بإرجاع قوائم الحزب ومترشحين بها بولاية الجزائر إلى سباق الانتخابات المحلية القادمة".

كما تأسف الأفافاس في بيان وقعه الأمين الوطني الأول للحزب يوسف أوشيش، من عدم القدرة على تطبيق قرارات العدالة، على الرغم من وجود تعليمة من رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، يأمر فيها المندوبين الولائيين الواقعين تحت سلطته، بالتنفيذ الفوري لكل القرارات والأحكام القضائية على اختلاف مستوياتها، نجد بعض المندوبين يتجاهلون مضمون تلك التعليمة.

ودعا أوشيش السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات للعمل بجدية وبشكل مستعجل، للنظر في هذه "التجاوزات وأثارها الوخيمة"، وحملها المسؤولية الكاملة تجاه متابعة وتنفيذ ما يصدر عنها من تعليمات. ◆ ق. و

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

في تجمع نشّطه نائب رئيس الحركة، أحمد الدان في غليزان:

«حركة البناء تفضح المندوبيات الولائية لسلطة مراقبة الانتخابات»

■ «مترشحون ضمن حركتنا رفضتهم سلطة الانتخابات ولما ترشحوا مع غيرنا تمّ قبول ملفاتهم»

ثمّن، أمس، من غليزان، الرجل الثاني في «حركة البناء الوطني»، الدكتور أحمد الدان، قرارات الرئيس الأخيرة في شقها الدبلوماسي، لا سيما علاقة الجزائر الخارجية مع المغرب ومع فرنسا، وقال إن حركته تساند الرئيس في جميع القرارات المتخذة بخصوص قطع العلاقات مع المغرب، ووقف امدادات الغاز، معتبرا القرار سليما وأحد مطالب الشعب، حيث لا يمكن أن تمنح الجزائر الغاز للشركات والمؤسسات الصهيونية الناشطة في المغرب، بعد إقدام هذا الأخير على التعدي على أحد بنود ميثاق الاتحاد المغربي وإقدامه على تطبيع العلاقات مع مغتصبي القدس.

وأضاف نائب رئيس «حركة البناء الوطني» في التجمع الذي نشطه بعاصمة الونشريس «عمي موسى»، أنه يشكر الرئيس على موقفه من فرنسا ورد الصاع صاعين للرئيس ماكرون بعد تطاوله على الأمة الجزائرية، بالإضافة إلى قرار التعريب وقرار إدراج تعليم الإنجليزية في الابتدائي، لينتقل بعدها لمهاجمة هيئات شرفي بالولايات. وفي هذا الإطار، قال الدان إن المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة ظلمت الكثيرين، وحرمتهم من الترشح بحجج واهية وغير مقبولة، والأكثر من ذلك، أنها رفضت ملفات أشخاص ترشحوا في صفوف حركته، ولما انتقلوا لأحزاب أخرى قبلت ملفاتهم، معتبرا مثل هذه التصرفات لا تخدم أبدا الديمقراطية، ولا تتماشى مع مبادئ الجزائر الجديدة، التي نريد بناءها جميعا، طالبا في الأخير من الحاضرين الخروج بقوة والتصويت لفائدة مرشحي حركته.

أحمد جواد

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أخلاقة العمل السياسي بين النص والتطبيق

غناي رمضان
أستاذ جامعي متقاعد*

● يعتبر قانون الانتخابات أكثر القوانين تعديلا بحكم أنه القانون الذي يسمح للمواطنين بالتداول على السلطة ومنح الشرعية للطبقة الحاكمة من خلال تنظيمه لمختلف الاستحقاقات السياسية المختلفة: محلية وبرلمانية ورئاسية واستفتاء. يتم تحيين ومراجعة قانون الانتخابات في الجزائر بشكل خاص، قبل كل استحقاق وطني تقريبا، لدواعي مسايرة مستجدات المطالب السياسية ولمحاولة استرجاع مصداقية الانتخابات في كل مرة بعدما وصل عزوف المواطنين عن التصويت مستويات يندى لها الجبين، يمكن تأويلها على أنها بمثابة مقاطعة مقنعة للانتخابات.

مثلما يتبين من الجدول الذي أعددناه بتفقد وجرد مجمل قوانين الانتخابات في موقع الجريدة الرسمية، عرف نظام الانتخابات صدور 16 صكا قانونيا في المجموع، منها 7 قوانين أساسية والباقي نصوص معدلة ومتممة. صدر أول قانون انتخابات في شكل مرسوم، وصدرت (5) صكوك أخرى في شكل أوامر والباقي في شكل قوانين، إما عادية قبل دستور 1996، أو عضوية بعد صدور هذا الدستور الذي أنشأ فيئه القوانين العضوية لأول مرة في تاريخ المنظومة القانونية في الجزائر.

نظرا لتفشي ظاهرة الفساد في دواليب الحكم والمجتمع، اهتم قانون الانتخابات الساري المفعول حاليا (الأمر 21-01) بأخلقة العمل السياسي؛ من خلال وضع شرط يحول دون قبول ترشح كل شخص له صلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة.

إذا كان لا يعذر المرء لجهله القانون، فإن الفهم السليم لقواعد القانون يتطلب معرفة كيف يفسرها ويطبقها القضاء. عمل المشرع يكتمل بعمل القاضي.

أولا: مفهوم الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة

يشترط قانون الانتخابات على كل مترشح لانتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني (م 7/200)، وأعضاء مجلس الأمة (5/221)، وأعضاء المجالس البلدية والولائية (م 184 فقرة أخيرة) (ألا يكون معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة وتأثيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين وحسن سير العملية الانتخابية). ورد هذا الشرط بنفس الصياغة في جميع المواد السابق ذكرها.

بمناسبة رقابة المحكمة الدستورية لمطابقة أحكام قانون الانتخابات للدستور، أبدت هذه المحكمة تحفظها حول مسألة دستورية هذه المواد بخصوص تكريس شرط انعدام الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة. أسست المحكمة الدستورية تحفظها على الاعتبار المأخوذ به والمتمثل في أن الأحكام التشريعية موضوع الدراسة (يكتسيها الغموض سواء من حيث التطبيق الفعلي أو من حيث احترام المبادئ المنصوص عليها في المادة 34 الفقرة الأخيرة من الدستور)، وأن الحكم الوارد في جميع المواد (غير واضح ويصعب إثباته وقد يترتب عنه انتهاك ومساس بحقوق المواطن لعدم تحديده للآليات القانونية التي تثبت هذه الأفعال).

رغم رجاحة الملامات، خلصت المحكمة الدستورية، على غير انتظار، إلى اعتبار المواد المعنية دستورية ولكن شريطة مراعاة تحفظها. بمفهوم المخالفة، تصبح هذه الأحكام غير دستورية في نظر هذه المحكمة إذا لم يراع تحفظها أثناء تطبيق المواد المعنية. هذا الاستنباط لا يستقيم لان عدم مطابقة الأحكام التشريعية للدستور لا يكون إلا بموجب قرارات صريحة وواضحة تصدر عن المحكمة الدستورية ولا يمكن استنتاج عدم دستورية الأحكام القانونية من عدم مراعاة هذا التحفظ أثناء التطبيق. اعترفت المحكمة الدستورية بدستورية المواد المتضمنة شرط انعدام الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة رغم وصفها من قبل نفس المحكمة بالغموض وعدم الوضوح وصعوبة الإثبات واحتمال انتهاكها ومساسها حقوق المواطن. وكأن هذه الأوصاف لا تتعارض ومبدأ الأمن القانوني المكرس دستوريا بموجب المادة 4/34 التي تلزم الدولة تحقيقا للأمن القانوني بالسهر (عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات، على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره).

من المفروض، وبغض النظر عن قطع الكمثري إلى نصفين في موقف المحكمة الدستورية، لا يكون شرط انعدام الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة قائما إلا إذا توفرت أركانه الخاصة، وهي: ألا يكون المترشح (معروفا لدى العامة بصلته مع أوساط المال والأعمال المشبوهة)، ألا يؤثر (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الاختيار الحر للناخبين) وألا يؤثر على (حسن سير العملية الانتخابية).

في جميع الحالات، يجب أن تكون قرارات الرفض معللة أي أن تتضمن ذكر الأسباب المبررة لرفض الترشح وأن تكون الأسباب المأخوذ بها مطابقة لما يقتضيه قانون الانتخابات. عيب السبب في القرارات الإدارية هو من أهم الأوجه المبررة لإلغائها طبقا لاجتهادات مجلس الدولة المستقرة.

هكذا، ولكي يكون رفض الترشح مؤسسا تأسيسا سليما لابد من اثبات علم عامة الناس بصلة المترشح بأوساط المال والأعمال المشبوهة، بالإضافة إلى إثبات تأثير هذه الصلة على الاختيار الحر للناخبين وعلى حسن سير العملية الانتخابية. هل باستثناء حالة متابعة المترشحين جزائيا في دعاوى الفساد والحكم بإدانتهم نهائيا، يمكن إثبات قيام الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة بدون تحديد المشرع للمعنى المقصود منه؟ الأصل في الشُبهات أنها لا ترقى إلى درجة اليقين المبرر للمساس بحق الترشح.

في غياب النصوص التطبيقية وعدم تكريس آليات قانونية خاصة لإثبات وجود الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة، استعانت المندوبيات الولائية بالتحريات الأمنية والإدارية في تسبيب قراراتها

4

المال والأعمال المشبوهة وفي بعض الحالات اكتفت هذه المندوبيات بتسبيب قراراتها على أساس "التحريات المتحصل عليها" من دون تحديد نوعها. مثل هذا التسبيب لا يستوفي شروط المادة 183 من قانون الانتخابات التي تقتضي (أن يكون رفض أي ترشيح أو قائمة مترشحين بقرار معلّل تعليلا قانونيا صريحا).

مهما تنوعت الأسباب المأخوذ بها فإن جميع قرارات رفض الترشح قابلة للطعن فيها قضائيا.

ثانيا: الإشكالات المطروحة في منازعات رفض الترشح للانتخابات

لا معنى للانتخابات بدون رقابة صحتها ونزاهتها من طرف قضاء إداري مستقل ومحايد ونزيه. حق الطعن القضائي معترف به ومضمون بموجب المادة 06 من قانون الانتخابات لكل مواطنة ومواطن مسجلين في القوائم الانتخابية، وبطبيعة الحال لكل مترشح في الانتخابات.

لا تنحصر المنازعات الانتخابية في الطعون المتعلقة بصحة عمليات التصويت وإعلان نتائجه فقط بل تشمل كذلك المخالفات المرتكبة أثناء مرحلة تحضير الانتخابات. الأعمال التحضيرية للانتخابات كثيرة ومهمة، نذكر منها استدعاء الهيئة الناخبة، تحديد الدوائر الانتخابية، مراجعة القوائم الانتخابية، تحديد مراكز ومكاتب التصويت وتعيين مؤطريها، تعيين اللجان الانتخابية، إعداد برنامج وكيفيات استعمال وسائل إعلام الوطنية السمعية البصرية أثناء الحملة الانتخابية، ولاسيما تسجيل المترشحين.

تعتبر قضايا رفض الترشح من أهم المنازعات الانتخابية لأنها تتعلق بحق الترشح المضمون دستوريا ولأنها تتعلق بالطعن في قرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي تعمل من المفروض على ترقية الممارسة الانتخابية من خلال ضمان حسن تطبيق مقتضيات قانون الانتخابات.

فصلت المحاكم الإدارية ومجلس الدولة في كم هائل من الطعون المتعلقة برفض الترشح لانتخاب نواب المجلس الشعبي الوطني في شهر جوان المنصرم، والانتخابات المحلية المقررة ليوم 27 نوفمبر القادم.

كشفت منازعات رفض الترشح العديد من الإشكالات القانونية، يتمحور أهمها حول:

1- إشكالات متعلقة بقبول الطعون

فصلا في الطعون المرفوعة أمامها، قضت بعض المحاكم الإدارية بعدم قبول الطعون المرفوعة ضد المندوبيات الولائية لعدم تمتعها بأهلية التقاضي بينما قضت محاكم أخرى بقبول الطعون شكلا ولكن بعد الاستئناف قضى مجلس الدولة بعدم قبولها. محاكم أخرى قضت بعدم قبول الطعون المرفوعة ضد السلطة المستقلة ممثلة برئيسها بدعوى وجوب مخاصمة المندوبيات مصدرة القرارات المطعون فيها. صرحت المحكمة الإدارية التي يقع في دائرة اختصاصها مقر السلطة المستقلة عدم اختصاصها الإقليمي للفصل في طعن مرفوع ضد هذه السلطة لكون القرار المطعون فيه يتعلق برفض الترشح لانتخابات خاصة بولاية تقع بدائرة اختصاص محكمة أخرى.

هل يحق للأحزاب ورؤساء القوائم المستقلة الطعن في قرارات رفض الترشح الخاصة بمرشحين في قوائمهم؟ إشكالات كثيرة مطروحة تخص الصفة وأهلية التقاضي وتمثيل الشخص المعنوي.

استقر فقه القانون العام على التمييز بين الصفة الموضوعية التي تتوفر في صاحب الحق والصفة الإجرائية التي تشترط في الشخص المخول لتمثيل الشخص المعنوي أمام القضاء.

انعدام الصفة الموضوعية في رافع الدعوى يجعل الدعوى مرفوعة من غير ذي صفة. انعدام الصفة الموضوعية في المندوبيات الولائية لا يتعارض مع كونها صاحبة الصفة في تمثيل السلطة المستقلة أمام الجهات القضائية.

تعتبر الصفة شرطا من شروط قبول الدعوى.

تنصص المادة 13 من (ق.إ.م.إ) على أنه (لا يجوز لأي شخص، التقاضي ما لم تكن له صفة، وله مصلحة قائمة أو محتمل يقرها القانون)

شرط الصفة من النظام العام، يثير القاضي تلقائيا انعدامها كما يجوز إثارة الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة في أي مرحلة كانت عليها الدعوى حتى ولو بعد التعرض للموضوع إعمالا للمادة 67 من (ق.إ.م.إ).

يعرف القضاء الإداري حاليا ظاهرة تقاضي الوزارات باسم الدولة ممثلة من طرف الوزير المعني بموضوع النزاع بدعوى أن الوزارات لا تتمتع بأهلية التقاضي أصالة عن نفسها لان القانون لا يعترف لها بالشخصية المعنوية، وبالتالي فهي تتقاضى باسم الدولة إعمالا للمادة 828 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تكرس تمثيل الدولة عندما تكون طرفا في الدعاوى بالوزير المعني.

2- إشكالات متعلقة بممارسة حق الطعن

طبقا لقانون الانتخابات، قرارات رفض الترشح الصادرة عن منسقي المندوبيات الولائية هي قرارات قابلة للطعن فيها أمام المحاكم الإدارية خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغها. تفصل المحاكم الإدارية في الطعن المرفوعة أمامها في أجل أربعة أيام من تاريخ إيداع الطعون. الأحكام الصادرة قابلة للاستئناف أمام مجلس الدولة في أجل ثلاثة أيام من تاريخ تبليغها للأطراف. يقع على عاتق مجلس الدولة واجب الفصل في الاستئنافات خلال أربعة أيام من تاريخ رفعها أمامه.

هل الأجل الممنوح لاستئناف الأحكام (3 أيام) كاف لتسجيل الطعون أمام مجلس الدولة عندما تكون الأحكام المستأنفة صادرة عن محاكم إدارية مثل تندوف وولايات أخرى لا تربطها بالعاصمة رحلات جوية كل يوم، علما أنه يشترط لقبول الاستئناف تقديم نسخة رسمية للحكم المستأنف؟ نعم الآجال الممنوحة للطعون في قانون الانتخابات قصيرة وتتطلب سرعة الفصل وان تواريخ إجراء الانتخابات لا تنتظر، ولكن تسهيلا لممارسة حق الاستئناف يستحسن تمكين الطاعنين من القيام بإجراءات الاستئناف على مستوى المحاكم الإدارية.

3- إشكالات متعلقة بسلطة القاضي الإداري

أن الصياغة التي جاء بها شرط انعدام الصلة بأوساط المال والأعمال المشبوهة وغياب النصوص التطبيقية، لا يسمحان للقاضي الإداري بسط رقابته على مادية الوقائع المبررة لقرارات رفض الترشح كما لا يسمحان له رقابة التكييف القانوني لهذه الوقائع من قبل المندوبيات الولائية. استقر اجتهاد مجلس الدولة على إلغاء القرارات الإدارية المطعون فيها كلما تبين أن الوقائع المعتمدة غير ثابتة ماديا وان تكييفها مخالف للقانون. لو يلتزم القاضي الإداري بتطبيق اجتهاداته لتعرضت الكثير من قرارات رفض الترشح للإلغاء.

خلاصة القول: لابد من ضمان الأمن القانوني المكرس دستوريا من خلال سن قواعد قانونية واضحة بدون منح سلطة تقديرية واسعة للإدارة عند التطبيق حتى لا تتعسف في حقوق المخاطبين بقواعد القانون. قانون الانتخابات مهم جدا لأن الشعب يختار ممثليه لتسيير الشؤون العامة والتعبير عن إرادته من خلال تطبيق مقتضيات هذا القانون. كلما كانت هذه المقتضيات غامضة كلما اهتزت أركان دولة الحق والقانون وتأثرت الديمقراطية سلبا في زوبعة النصوص القانونية.

*محام معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة

رقم النص	تاريخ النص	عدد ج.ر	موضوعه النص
مرسوم 63 306	1963/08/20	58	أول نص يتعلق بقانون الانتخابات
ق. 80 08	1980/10 25	44	يتضمن قانون الانتخابات
أمر 88 01	1988/10/11	41	تعديل وإتمام القانون 80 08
ق. 89 13	1989/08/07	32	متضمن قانون الانتخابات
ق. 90 06	1990/03/27	13	تعديل وتتميم القانون 89 13
ق. 91 04	1991/04/02	14	تعديل وتتميم القانون 89 13
ق.91 17	1991/10/15	48	تعديل وتتميم القانون 89 13
أمر 95 21	1995/07/19	49	تعديل وتتميم القانون 89 13
أمر 97 07	1997/03/06	12	يتعلق بنظام الانتخابات
ق. 04 01	2004/02/07	09	تعديل وتتميم الأمر 95 21
ق. 07 08	2007/07/28	48	تعديل وتتميم الأمر 97 07
ق. 12 01	2012/01/12	01	يتعلق بنظام الانتخابات
ق.16 10	2016/08/25	50	يتعلق بنظام الانتخابات
ق. 19 08	2019/09/14	55	تعديل وتتميم القانون 16 10
أمر.21 01	2021/03/10	17	يتعلق بنظام الانتخابات
أمر 21 05	2021/04/22	30	تعديل وتتميم الأمر 21 01

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

عين على المجالس الولائية وأخرى على مجلس الأمة بالولايات الجديدة

تشهد الانتخابات المحلية، التي انطلقت حملتها قبل أسبوع، ظاهرة جديدة لم يسبق وأن حدثت، وهي غياب القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية وحتى القوائم الحرة عن تغطية كل البلديات، ومنها تشكيلات اكتفت فقط بقائمة في المجلس الشعبي الولائي وأخرى تخلفت عن الموعد، وانتقلت الحملة الانتخابية من الواقع إلى المواقع لكثير من المترشحين مع تقليص عدد المناوبات وتنامي التنافس والتنافر بين القوائم الواحدة. فيما يتنافس المتنافسون في الولايات الجديدة بالجنوب على المجالس الولائية وأعينهم على مقاعد مجلس الأمة، في ظل اكتساح الشباب والكفاءات الجامعية للقوائم. مع تسجيل انتكاسات للأحزاب المعروفة حينما عجزت عن تغطية مجالس سيطرت عليها لسنوات.

حملات انتخابية إلكترونية وجوارية بقسنطينة

صراعات داخل القوائم قبل المنافسة

ف. زكريا

● في قسنطينة غزت قوائم المترشحين للانتخابات المحلية المبرمجة يوم 27 من الشهر الحالي مواقع التواصل الاجتماعي، حيث استغل المعنيون باستقطاب أصوات الناخبين حساباتهم الشخصية، وحسابات عائلاتهم وأصدقائهم للتعريف بالمترشح وحزبه، إضافة إلى إنشاء صفحات خاصة بالحملة الانتخابية، في حين غابت ظاهرة اللصق العشوائي لصور المترشحين، واكتفت الأحزاب والقوائم الحرة باستغلال فقط الأماكن المخصصة لذلك.

باعتبارها الوسيلة الأقرب للمواطن، أضف إلى ذلك انعدام التكلفة المالية، فبالقليل من الموارد المالية يمكن حاليا نشر أفكار المترشح أو حزبه بأكثر سهولة والوصول إلى أكبر عدد من الناخبين عبر مختلف المجموعات التي تعنى عادة بقضايا سكان البلدية أو الولاية ككل. واقتصرت الخرجات الميدانية الجماعية للمترشحين على الأحياء ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

من جهة أخرى عادت ظاهرة كراء المحلات التجارية لغرض تحويلها لمقرات مناوبة انتخابية، عكس ما حدث في التشريعيات الماضية، والتي تقلصت بشكل ملحوظ عما كانت في السابق، حتى وإن كانت العودة محتشمة.

وأرجع عدد من المترشحين ذلك إلى كونهم مجبرين على فتح مقرات مداومة في البلديات التي لديهم فيها قوائم مترشحين، لتكون كمركز قيادة مصغر للحملة الانتخابية

ص. بحيرة كاني

غياب القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية وحتى القوائم الحرة عن تغطية كل البلديات

البلدية والملاحظ أن العديد من الأحزاب خاصة الإسلامية منها فضلت الدخول فقط لانتخابات المجلس الشعبي الولائي، بسبب نقص الراغبين في الترشح، إضافة للتكلفة الكبيرة للحملة الانتخابية للمحليات، والتي تتعدى تكلفة التشريعيات.

ومنها من اتخذ قرار المشاركة الجزئي كخيار سياسي، على اعتبار أن المجالس البلدية تسببت في تشويه صورة المنتخبين في ملفات فساد، في حين أن المجلس الشعبي الولائي هو مجرد هيئة مصادقة. وما ميز الحملة الانتخابية الحالية ظهور صراعات بين المترشحين في نفس القائمة، فكل مترشح يرغب في الحصول على أكبر عدد من الناخبين على حساب باقي زملائه في نفس القائمة حتى يتحصل على أكبر عدد من الأصوات، ما جعل الصراعات تطفو من حين إلى آخر بين المترشحين، الذين يعتبرون هذا التصرف خيانة للقائمة ككل وأنانية تضر أكثر مما تنفع.

ف. زكريا

الاحتكار مضر في الانتخابات أيضا

أ.بن نعوم

نغتنم فرصة الحملة الانتخابية للمحليات، للحديث عن «ظاهرة الاحتكار»، وهي آفة من الآفات، التي تكاد تطال كل شاردة أو واردة في العملية الانتخابية منذ استدعاء الهيئة الانتخابية إلى حين إعلان النتائج النهائية،إذا أغضضنا الطرف عن مظاهر الاحتكار قبل هذه الفترة؛ ونقصد مرحلة وضع القوانين الانتخابية وتفرعاتها.

إذا افتتحنا حديثنا عن الاحتكار، من الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية، ونلقي نظرة سريعة على محتويات الموقع الالكتروني لهذه الهيئة، سنصطدم بعرض نفس الصورة، وتدخلات صاحبها، رغم أن الهيئة تضم في تشكيلتها 20 شخصية ، وكل شخصية مكلفة بمهام محددة، من بين المهام الكثيرة للهيئة، والتي لا يمكن بأي حال أن يؤديها شخص واحد مهما تعددت مؤهلاته، إلا في مخيال الشعراء كالذي قال: «يكلف سيف الدولة الجيش همه... وقد عجزت عنه الجيوش الضراغم»، وهو قول قد يشتم فيه البعض رائحة الدم، وقد يكونون محقين إن كان المدح لمن يحتكر كل السلطات و كل المهام و كل الصلاحيات.. إن أسوأ ما في ظاهرة الاحتكار في هذه المجالات وغيرها، أنه ولا مجال منها يتم بالشكل الذي ينجزه المتخصص فيه، رغم أن هذا الأخير يتقاضى مرتبا هاما للقيام به؟ وهو شكل من الأشكال الخفية لتبذير المال العام.

وإذا انتقلنا إلى مظهر آخر من مظاهر الاحتكار، سنجده لدى رؤساء الأحزاب، ويكفي أن نستعرض عدد الاستحقاقات الانتخابية التي شارك فيها بعضهم كمترشحين أو مشرفين، لنستقرئ أسباب تعدد ترشيح نفس الوجوه، وعوامل حصاد نفس النتائج الهزيلة في مختلف المواعيد الانتخابية. ولا نعتقد أن الأمر سيختلف كثيرا بالنسبة للمحليات المرتقبة هذا الشهر، ما دام تعدد الترشيحات هي شريعة محتكري المناصب الانتخابية، حتى بعد الإصلاحات الدستورية والقانونية، لأن للمحتكرين قابلية التكيف مع جميع الظروف والأوضاع، مثلهم مثل المضاربين والأوليغارشيا المنتفعة من الريع الانتخابي الذي تجاوز بالنسبة التشريعيات المسبقة التي جرت في 12 جوان الماضي، مبلغ 8،8 مليارات دج موزعة على الوزارات المعنية بالعملية وهي الخارجية والداخلية والاتصال والعدل.

وهو ريع يتوزع بعد ذلك على كل الفاعلين الآخرين في العملية الانتخابية كالناشرين ووكالات الإشهار والمصورين المحترفين ومتعاملي الهاتف ودور النشر، وغيرهم ممن لهم نصيب قل أو كثر في الترويج للفعل الانتخابي بما فيهم صانعو الملصقات ودعائمها، وهي أطراف مثلها مثل الأحزاب والمترشحين، انضموا إلى فئات المحتكرين للريع الانتخابي ، بفعل اعتماد ذات الروتين وذات المسؤولين وذات الأساليب في اختيارهم ، للتكفل بمختلف العمليات التنظيمية والإدارية، واللوجستية، والانتخابية .

ولو أن مدققي حسابات قام بجرد كل المستفيدين ماليا من الريع الانتخابي، لن نندهش إن وجد أن نسبتهم تفوق نسبة المشاركة في التصويت التي أضحت لدى البعض مقياسا لشعبية السلطة المنظمة للعملية الانتخابية ، و ليس للمترشحين للمناصب الانتخابية ، في قلب مغرض لمقاييس الشعبية.

واذا كان لا بد من اقتراح حل لمثل هذه الاحتكارات المضرة بالعملية الانتخابية، فالحل يكمن في التجديد المستمر للمستفيدين من الريع الانتخابي ، والتخلي عن الأساليب الروتينية في تعيينهم، مع تحديد بداية ونهاية مهام كل طرف، حتى لا يطغى طرف على آخر، فالاحتكار مضر في الانتخابات كضرره في جميع المجالات و القطاعات، و تزداد حدة الضرر، عندما يستفيد من هذا الريع من لا يحمل نفسه عناء وضع بصمته على القائمة الانتخابية، في أي استحقاق انتخابي، متخندقا في صف الذين «يأكلون الغلة و يسبون الملة».

نشاطات جوارية و خرجات ميدانية لاستمالة الناخبين

تدرك الحملة الانتخابية الخاصة بمحليات 27 نوفمبراليوم الخميس, أسبوعها الثاني, بعد أن كانت قد وصفت, خلال الثلث الأول منها, ب«المحتشمة», سواء فيما تعلق بالخرجات والنشاطات الميدانية للمترشحين و رؤساء الأحزاب السياسية المشاركة في هذا الموعد أو ما اتصل منها بالملصقات الإشهارية للقوائم الانتخابية.

وكان الأمر اللّافت في الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، الوتيرة البطيئة التي طبعت انطلاقها، خاصة فيما تعلق بأجندة رؤساء التشكيلات السياسية المشاركة في هذه الاستحقاقات، الذين اكتفوا، في الأغلب، بعقد تجمع شعبي واحد في اليوم، أو اثنين على أقصى تقدير بالنسبة للبعض.

كما تسبب سوء الأحوال الجوية الذي يسود العديد من ولايات الوطن والمتواصل منذ انطلاق الحملة الانتخابية في إلغاء بعض النشاطات الجوارية التي كانت مبرمجة ضمن هذا الإطار، على غرار حزب «صوت الشعب» الذي اضطر رئيسه لمين عصماني إلى التراجع عن تنشيط لقاءين جواريين بالجزائر العاصمة.

ومن جهة أخرى، أدى توجه المترشحين نحو مواقع التواصل الاجتماعي للتقرب من الناخبين والتعريف ببرامجهم الانتخابية إلى الاستغناء النسبي عن عقد التجمعات الشعبية مثلما كان معمولا به سابقا لاستمالة الناخب و حمله على الإدلاء بصوته لصالح مترشح على حساب آخر.

وفي سياق صلة، لم تكن الحملة الانتخابية في جانبها الإشهاري أكثر حركية، فقد كانت المساحات حاضرة فيما غابت عنها، أو تكاد، الملصقات الخاصة بالقوائم الانتخابية.

ويفسر منشطو هذا الموعد الانتخابي ذلك بـ«تأخر» السلطة الوطنية المستقلة للانتخابية عن اعتماد بعض القوائم، كحركة البناء الوطني التي أكد مدير حملتها الانتخابية عبد الوهاب قلعي، أن الأمر«تنظيمي بحت»، يتعلق أساسا بـ«التأخر الحاصل من قبل السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات في تقديم الاعتماد الرسمي لبعض القوائم».

أما ممثل «التجمع الوطني الديمقراطي»، لعرابي الصافي، فقد أوضح، هو الآخر، أن الضغط الحالي على المطابع ساهم في الإبطاء في الحصول على الملصقات الخاصة بقوائم مترشحي الحزب، غير أن «تأخر اعتماد القوائم الانتخابية من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، و ترسيمها، مع استمرار عملية استخلاف بعض الأسماء التي تم إسقاطها من ذات القوائم»، هي عوامل أخرى عرقلت العملية.

ولذات السبب، فضلت بعض الأحزاب التمهل في الانطلاق في حملاتهم الانتخابية، كـ «جيل جديد» الذي انتظر إلى غاية أمس الأربعاء لتدشين حملته الانتخابية الفعلية، فضلا عن «تأخر حصول بعض المترشحين على العطلة الاستثنائية المكرسة قانونيا»، حسب أمينه التنفيذي المكلف بالانتخابات، وليد حجاج.

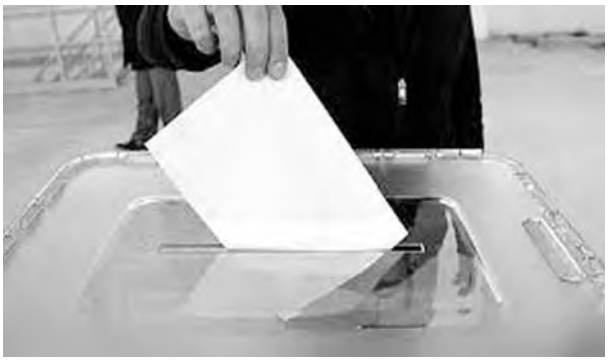

ضرورة توسيع الصلاحيات

أجمعت الأحزاب السياسية التي قررت ولوج هذا المعترك الانتخابي على جعل مسألة التنمية حجر الزاوية في خطاباتها، مع التركيز على إبراز ثقل الجماعات المحلية في رسم السياسات الوطنية، وهو ما كان بارزا منذ البداية من خلال الشعارات المتبناة.

ففي حين ارتأت جبهة القوى الاشتراكية دخول هذه المنافسة الانتخابية تحت شعار «ديمقراطية محلية...سيادة وطنية»، اختارت حركة مجتمع السلم «تسيير راشد...تنمية عادلة» كشعار لها، فيما كان ذلك الخاص بحركة البناء الوطني «بالوحدة والتنمية نبني الجزائر».

ومن جهتها، تخوض جبهة المستقبل هذه الانتخابات المحلية بشعار «الاستقرار و التنمية»، في الوقت الذي تقدم حزب جبهة التحرير الوطني لهذه الاستحقاقات بشعار «نتجدد ولا نتبدد، معا من أجل تنمية شاملة بسواعد الشباب».

أما التجمع الديمقراطي فقد تبنى عبارة «حوكمة محلية لتغيير فعال» كشعار له خلال هذه الاستحقاقات.

كما التقت خطابات المترشحين، بشكل عام، عند ضرورة توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين من أجل كسب رهان التنمية و الحوكمة المحلية بما يخدم الصالح العام و يضمن تحويل البلدية إلى قاطرة للتنمية.

ولم يغفل هؤلاء التأكيد على أهمية هذه الانتخابات المحلية، التي يعد نجاحها «استكمالا لمسار البناء المؤسساتي وعاملا أساسيا لاستقرار البلاد».

ومن باب التذكير، كانت الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية قد انطلقت الخميس المنصرم على أن تتواصل طيلة ثلاثة أسابيع، وفقا لما ينص عليه قانون النظام الانتخابي الذي يشير في مادته الـ 73 على أنها «تكون مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع و تنتهي قبل 3 أيام من تاريخ إجرائه».

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر تدخل أسبوعها الثاني

ترقب تسارع وتيرة التجمعات والنشاطات الجوارية

تدخل الحملة الانتخابية الخاصة بمحليات 27 نوفمبر أسبوعها الثاني، حيث يرتقب أن تنتعش وتيرة التجمعات الشعبية والنشاطات الجوارية بعد أن وصفت في أسبوعها الأول "بالمحتشمة" من قبل متتبعين للشأن السياسي في البلاد، سواء فيما تعلق بالخرجات والنشاطات الميدانية للمترشحين ورؤساء الأحزاب السياسية المشاركة في هذا الموعد، أو ما تعلق منها بالملصقات الإشهارية للقوائم الانتخابية.

ب.ب

وكان الأمر اللافت في الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، الوتيرة البطيئة التي طبعت انطلاقها، خاصة فيما تعلق بأجندة رؤساء التشكيلات السياسية المشاركة في هذه الاستحقاقات الذين اكتفوا في الأغلب، بعقد تجمع شعبي واحد في اليوم، أو اثنين على أقصى تقدير بالنسبة للبعض.

كما تسبب سوء الأحوال الجوية الذي يسود العديد من ولايات الوطن والمتواصل منذ انطلاق الحملة الانتخابية في إلغاء بعض النشاطات الجوارية التي كانت مبرمجة ضمن هذا الإطار، على غرار حزب صوت الشعب الذي اضطر رئيسه لمين عصماني إلى التراجع عن تنشيط لقاءين جواريين بالجزائر العاصمة.

من جهة أخرى أدى توجه المترشحين نحو مواقع التواصل الاجتماعي للتقرب من الناخبين والتعريف ببرامجهم الانتخابية إلى الاستغناء النسبي عن عقد التجمعات الشعبية مثلما كان معمولا به سابقا لاستمالة الناخبين.

ولم تكن الحملة الانتخابية في جانبها الإشهاري أكثر حركية، حيث بقيت المساحات حاضرة فيما غابت عنها أو تكاد الملصقات الخاصة بالقوائم الانتخابية.

ويفسر منشطو الموعد الانتخابي تأخر انتعاش النشاطات الانتخابية بتأخر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن اعتماد بعض القوائم، ما دفع ببعض الأحزاب للتمهل في الانطلاق في حملاتهم الانتخابية، مثلما هو الشأن بالنسبة لحزب جيل جديد الذي انتظر إلى غاية أمس الأربعاء لتدشين حملته الانتخابية بشكل فعلي.

على صعيد الخطاب الانتخابي، أجمعت الأحزاب السياسية التي نشطت قياداتها الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية على جعل مسألة التنمية حجر الزاوية في خطاباتها، مع التركيز على إبراز ثقل الجماعات المحلية في رسم السياسات الوطنية، وهو ما كان بارزا منذ البداية من خلال الشعارات المتبناة.

كما التقت خطابات المترشحين بشكل عام عند ضرورة توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين من أجل كسب رهان التنمية والحوكمة المحلية بما يخدم الصالح العام ويضمن تحويل البلدية إلى قاطرة للتنمية. ولم يغفل هؤلاء التأكيد على أهمية هذه الانتخابات المحلية، التي يعد نجاحها "استكمالا لمسار البناء المؤسساتي وعاملا أساسيا لاستقرار البلاد".

بجاية

تنافس 104 قائمة على المجالس البلدية و6 قوائم على مقاعد المجلس الولائي

حصت مندوبية السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات لولاية بجاية، 104 قائمة على مستوى المجالس الشعبية البلدية و6 قوائم ستتنافس على 43 مقعدا بالمجلس الشعبي الولائي، تحسبا للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر القادم، وهذا بعد انقضاء المدة المحددة للطعون. واللافت أن القوائم الحرة ستكون حاضرة بقوة على مستوى المجالس البلدية، حيث ستنافس الأحزاب على كبر عدد من المقاعد استعادة ثقة المواطنين خاصة بعد حالات الانسداد التي عرفتها بعض البلديات خلال الانتخابات الأخيرة والتي أثرت سلبا على التنمية المحلية.

وقد تم تجنيد كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة من ا

ضمان نجاح هذه الحملة الانتخابية من خلال الاستعانة بالقاعات والأماكن العمومية المختلفة على مستوى مختلف البلديات ووضعها تحت تصرف المترشحين لتنشيط حملتهم الانتخابية، في الوقت الذي لجأت فيه أغلبية القوائم إلى تنظيم أنشطة جوارية عبر مختلف الأحياء والقرى من أجل التقرب أكثر من المواطنين والاستماع إلى انشغالاتهم، وبالتالي تدارك التأخر الحاصل في مجال تنفيذ المشاريع التنموية علما أن مردود أغلبية المجالس الشعبية البلدية كانت سلبية بالنظر إلى الحركات الاحتجاجية التي شهدتها العهدة الماضية عبر 52 بلدية.

محليات
27 نوفمبر

بداية «محتشمة» لحملة المحليّات الانتخابية

تدخل الحملة الانتخابية الخاصة بمحليات 27 نوفمبر، اليوم أسبوعها الثاني، بعد أسبوع أول «محتشم سواء فيما تعلق بالخرجات والنشاطات الميدانية للمترشحين ورؤساء الأحزاب السياسية المشاركة في هذا الموعد أو ما اتصل منها بالملصقات الإشهارية للقوائم الانتخابية.

الأمر الملفت في الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، الوتيرة البطيئة التي طبعت انطلاقها، خاصة فيما تعلق بأجندة رؤساء التشكيلات السياسية المشاركة في هذه الاستحقاقات، الذين اكتفوا، في الأغلب، بعقد تجمع شعبي واحد في اليوم، أو اثنين على أقصى تقدير بالنسبة للبعض.

كما تسبب سوء الأحوال الجوية الذي يسود العديد من ولايات الوطن والمتواصل منذ انطلاق الحملة الانتخابية في إلغاء بعض النشاطات الجوارية التي كانت مبرمجة ضمن هذا الإطار، على غرار حزب «صوت الشعب» الذي اضطر رئيسه لمين عصماني إلى التراجع عن تنشيط لقاءين جواريين بالجزائر العاصمة.

من جهة أخرى، أدى توجه المترشحين نحو مواقع التواصل الاجتماعي للتقرب من الناخبين والتعريف ببرامجهم الانتخابية إلى الاستغناء النسبي عن عقد التجمعات الشعبية، مثلما كان معمولا به سابقا لاستمالة الناخب وحمله على الإدلاء بصوته لصالح مترشح على حساب آخر.

وفي سياق صلة، لم تكن الحملة الانتخابية في جانبها الإشهاري أكثر حركية، فقد كانت المساحات حاضرة فيما غابت عنها، أو تكاد، الملصقات الخاصة بالقوائم الانتخابية.

ويفسر منشطو هذا الموعد الانتخابي ذلك بـ«تأخر» السلطة الوطنية المستقلة للانتخابية عن اعتماد بعض القوائم، كحركة البناء الوطني التي أكد مدير حملتها الانتخابية عبد الوهاب قلعي، أن الأمر«تنظيمي بحت»، يتعلق أساسا بـ«التأخر الحاصل من قبل السلطة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات في تقديم الاعتماد الرسمي لبعض القوائم».

أما ممثل «التجمع الوطني الديمقراطي»، لعرابي الصافي، فقد أوضح، هو الآخر، أن الضغط الحالي على المطابع ساهم في الإبطاء في الحصول على الملصقات الخاصة بقوائم مترشحي الحزب، غير أن «تأخر اعتماد القوائم الانتخابية من قبل السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وترسيمها، مع استمرار عملية استخلاف بعض الأسماء التي تم إسقاطها من ذات القوائم»، هي عوامل أخرى عرقلت العملية.

ولذات السبب، فضلت بعض الأحزاب التمهل في الانطلاق في حملاتهم الانتخابية، كـ «جيل جديد» الذي انتظر إلى غاية اليوم الأربعاء لتدشين حملته الانتخابية الفعلية، فضلا عن «تأخر حصول بعض المترشحين على العطلة الاستثنائية المكرسة قانونيا»، بحسب أمينه التنفيذي المكلف بالانتخابات، وليد حجاج.

عزف على وتر التنمية

أجمعت الأحزاب السياسية التي قررت خوض المعترك الانتخابي على جعل مسألة التنمية حجر الزاوية في خطاباتها، مع التركيز على إبراز ثقل الجماعات المحلية في رسم السياسات الوطنية، وهو ما كان بارزا منذ البداية من خلال الشعارات المتبناة.

ففي حين ارتأت جبهة القوى الاشتراكية دخول هذه المنافسة الانتخابية تحت شعار «ديمقراطية محلية...سيادة وطنية»، اختارت حركة مجتمع السلم «تسيير راشد...تنمية عادلة» كشعار لها، فيما كان ذلك الخاص بحركة البناء الوطني «بالوحدة والتنمية نبني الجزائر».

ومن جهتها، تخوض جبهة المستقبل هذه الانتخابات المحلية بشعار «الاستقرار والتنمية»، في الوقت الذي تقدم حزب جبهة التحرير الوطني لهذه الاستحقاقات بشعار «نتجدد ولا نتبدد، معا من أجل تنمية شاملة بسواعد الشباب».

أما التجمع الوطني الديمقراطي فقد تبنى عبارة «حوكمة محلية لتغيير فعال» كشعار له خلال هذه الاستحقاقات.

كما التقت خطابات المترشحين، بشكل عام، عند ضرورة توسيع صلاحيات المنتخبين المحليين من أجل كسب رهان التنمية والحوكمة المحلية بما يخدم الصالح العام ويضمن تحويل البلدية إلى قاطرة للتنمية.

ولم يغفل هؤلاء التأكيد على أهمية هذه الانتخابات المحلية، التي يعد نجاحها «استكمالا لمسار البناء المؤسساتي وعاملا أساسيا لاستقرار البلاد».

ومن باب التذكير، كانت الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية قد انطلقت، الخميس، المنصرم على أن تتواصل طيلة ثلاثة أسابيع، وفقا لما ينص عليه قانون النظام الانتخابي الذي يشير في مادته الـ 73 على أنها «تكون مفتوحة قبل 23 يوما من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل 3 أيام من تاريخ إجرائه».

وينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي، بحسب القانون ذاته، لعهدة مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

PARTIS POLITIQUES

Plus de pouvoir aux élus

Les leaders des partis politiques ont relevé, hier, pour le compte du 7e jour de la campagne électorale pour les locales du 27 novembre, l'importance de l'élargissement des prérogatives des élus locaux en vue d'encourager le développement local. Depuis Mascara, le secrétaire général du RND, Tayeb Zitouni, a indiqué que son parti œuvrait à construire un système économique «intégré et décentralisé», soulignant l'importance de l'implication des élus locaux dans la vie quotidienne du citoyen. Zitouni a relevé, dans ce sens, l'impératif du renforcement et de l'élargissement des prérogatives des élus locaux et leur permettre d'initier, de proposer et d'exécuter des projets dans le cadre de la bonne gouvernance locale, et ce, dans le but d'impliquer les collectivités locales dans la promotion de l'économie nationale. Pour sa part, le président du Front El Moustakbel, Abdelaziz Belaïd, a souligné que la commune constitue «la base de l'édification de la société et de l'Etat» et demeure «le noyau essentiel de l'édification des institutions», d'où l'urgence, dit-il, de lui accorder un «intérêt capital» à travers «une prise de conscience générale quant à l'importance de l'élection d'assemblées représentatives dirigées par des élus à la hauteur». Belaïd a, en outre, évoqué la question de la loi sur la commune, mettant l'accent sur l'importance de «conférer davantage de prérogatives aux assemblées communales pour un meilleur rendement au service de l'intérêt général». De son côté, le secrétaire général du parti du FLN, Abou El Fadhl Baâdji, a appelé, lors d'un meeting populaire à Batna, les citoyens à focaliser sur «ce que peuvent offrir

les candidats comme solutions à leurs préoccupations». «Nous avons choisi les meilleurs candidats pour ces élections», a-t-il soutenu, invitant ces candidats à «être sincères dans leurs discours et à la hauteur de la responsabilité et de la confiance que le parti a placées en eux».

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

ÉLECTIONS LOCALES À TIZI OUZOU

LE FFS MET LE TURBO

LA GRANDE surprise serait de voir l'APW de Tizi Ouzou échapper au FFS, dans la mesure où il ne parviendrait pas à engranger une majorité absolue.

AOMAR MOHELLEBI

Le Front des forces socialistes (FFS) commence à accélérer la cadence de sa campagne électorale, dans la wilaya de Tizi Ouzou. Le FFS espère glaner un maximum de sièges aussi bien dans les APC qu'à l'APW, puisque ses concurrents habituels que sont le RCD, le FLN et le RND, sont quasiment absents de ce rendez-vous électoral, surtout pour les APC. Son premier concurrent sérieux a toujours été le RCD. Ce parti a choisi de ne pas prendre part aux élections municipales du 27 novembre prochain. Quant au FLN et au RND, ils ne sont présents que dans quelques communes. Ce qui peut constituer une aubaine pour le FFS afin d'arriver en tête dans la majorité écrasante des communes, mais aussi à l'APW. Depuis l'ouverture au multipartisme, au lendemain des événements d'octobre 1988, la bataille a toujours opposé le FFS et le RCD pour la prise des rênes de l'APW de Tizi Ouzou. Mais en l'absence du RCD, cette fois-ci, le FFS se retrouve dans une position plutôt confortable.

À l'assaut du pouvoir local

Ceci théoriquement, car un nouvel élément inédit, et à ne pas sous-estimer du tout, est entré en jeu dans la wilaya de Tizi Ouzou. Il s'agit de « l'abondance » des listes indépendantes. Une donne à ne pas prendre à la légère du tout, surtout quand on sait que la majorité de ces listes est constituée d'anciens militants ayant pignon sur rue et ayant activé dans plusieurs partis politiques, d'élus, de maires et même d'anciens députés. De ce fait, l'élément très important de l'expérience pèsera pour beaucoup sur les prochaines élections municipales. Les listes à l'APW et aux APC, comme celles dénommées Tagmats, parrainées par le député et ex- maire de Tizi Ouzou à deux reprises, peuvent jouer les premiers rôles, lors de ce scrutin. Il ne faut pas oublier que Ouahab Aït Menguellet, qui s'était présenté en tant que candidat indépendant pour devenir maire de Tizi Ouzou, avait écrasé toutes les listes des autres partis qui avaient du poids dans la région, à commencer par le FFS et le RCD. D'autres listes, également indépendantes, peuvent créer des surprises dans plusieurs communes de la wilaya de Tizi Ouzou comme celles composées d'anciens militants du RCD. C'est le cas de la liste qui postule pour l'APW de Tizi Ouzou, dénommée Assirem, conduite par l'ex-député du RCD, Yassine Aïssiouane et de tant d'autres. Le scénario qui se décline, à Tizi Ouzu, pour les élections municipales du 27 novembre, est inédit. Il pourrait créer une véritable surprise. Déjà qu'il a, d'emblée, mis un terme à la bipolarité FFS-RCD, qui a prédominé pendant environ 30 ans, on s'attend aussi à ce qu'il y ait l'émergence d'autres forces politiques qui se révèleront au lendemain du 27 novembre. La surprise, la grande surprise, sera celle au cas où l'APW de Tizi Ouzou ne tombera pas entre les mains du FFS dans la mesure où ce dernier ne parviendrait pas à engranger une majorité absolue. Ce qui n'est pas du tout à écarter, même si la liste du FFS à l'APW reste théoriquement favorite pour remporter la majorité et la présidence de cette assemblée élue. Mais en politique, rien n'est impossible. Surtout quand on sait que le FFS aura en face de lui cinq autres listes de candidats concurrents à ne pas sous-estimer du tout. Au total, 152 listes sont en compétition pour les APC et six pour l'APW. Dans deux communes, à savoir Aït Boumahdi et Aït Mahmoud, on déplore l'existence d'aucune liste. Pour ce qui est de l'APW, les six listes en lice sont celles du FFS, du FLN, du RND et des listes indépendantes Tagmats, Assirem et Tighri n wegdud. S'agissant de la campagne électorale 68 salles de spectacle , 39 stades, une salle omnisports, 192 places publiques ont été réservés pour accueillir les différents candidats et les chefs de partis, dans le cadre de la campagne électorale .

A.M.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

LE FAIT DU JOUR

DES PARTIS POUR L'ÉLARGISSEMENT DES PRÉROGATIVES DES ÉLUS

Les leaders des partis politiques ont relevé, hier, pour le compte du 7e jour de la campagne électorale pour les locales du 27 novembre, l'importance de l'élargissement des prérogatives des élus locaux en vue de booster le développement local.

Depuis Mascara, le secrétaire général du Rassemblement national démocratique (RND), Tayeb Zitouni, a indiqué que son parti œuvre à construire un système économique «intégré et décentralisé», soulignant l'importance de l'implication des élus locaux dans la vie quotidienne du citoyen.

M. Zitouni a relevé, dans ce sens, l'impératif du renforcement et l'élargissement des prérogatives des élus locaux et leur permettre d'initier, de proposer et d'exécuter des projets dans le cadre de la bonne gouvernance locale et ce, dans le but d'impliquer les collectivités locales dans la promotion de l'économie nationale.

Pour sa part, le président du Front El-Moustakbel, Abdelaziz Belaïd, qui a animé, mardi en fin d'après-midi, un meeting à Constantine, a plaidé pour le rapprochement entre les élus locaux, les citoyens et les différentes associations et organisations de la société civile, considérées comme des partenaires dans la gestion des affaires en rapport avec le vécu quotidien des citoyens. Il a souligné, à ce propos, que la commune constitue «la base de l'édification de la société et de l'Etat» et demeure «le noyau essentiel de l'édification des institutions», d'où l'urgence, dit-il, de lui accorder un «intérêt capital» à travers «une prise de conscience générale quant à l'importance de l'élection d'assemblées représentatives dirigées par des élus à la hauteur». M. Belaïd a, en outre, évoqué la question de la loi sur la commune, mettant l'accent sur l'importance de «conférer davantage de prérogatives aux assemblées communales pour un meilleur rendement au service de l'intérêt général». De son côté, le secrétaire général du parti du FLN, Abou El Fadhl Baâdji, a appelé, lors d'un meeting populaire à Batna, les citoyens à focaliser sur «ce que peuvent offrir les candidats comme solutions à leurs préoccupations».

Ce rendez-vous électoral est de nature à consolider l'esprit citoyen.

«Nous avons choisi les meilleurs candidats pour ces élections», a-t-il soutenu, invitant ces candidats à «être sincères dans leurs discours et à la hauteur de la responsabilité et de la confiance que le parti a placées en eux».

A Adrar, le président du Mouvement de la société pour la paix (MSP), Abderrazak Makri, a appelé à «promouvoir la démocratie participative» par la révision du code de la commune, afin de permettre à l'élu d'avoir un rôle de concertation avec l'Exécutif en ce qui concerne la gestion des affaires publiques, en plus du renforcement de la numérisation qui a prouvé son efficacité durant la période de pandémie de Covid-19. Il a qualifié les élections locales d'occasion de «rectifier, réformer et proposer des alternatives», à travers la suggestion de programmes répondant aux attentes du peuple en ce qui concerne l'amélioration de ses conditions de vie. Le vice-président du Mouvement El Bina, Ahmed Dane, a mis l'accent, depuis Aïn-Defla, sur l'importance des élections, compte tenu du fait qu'elles concernent les préoccupations quotidiennes des citoyens, soutenant que ce rendez-vous électoral est de nature à consolider l'esprit citoyen.

El Watan

ÉLECTIONS LOCALES À GUELMA

50% des candidats ont moins de 40 ans

Cette élection restera marquée par le nombre important de candidatures rejetées par l'ANIE, une première depuis son installation dans cette wilaya.

Les élections locales du 27 novembre ne laissent pas indifférents les habitants de Guelma. Bien au contraire, chacun a son avis sur le sujet. Ce sont des avis, parfois convergents et trop souvent divergents qu'*El Watan* a recueillis en ce début de campagne électorale. *«Moi j'ai toujours fait mon devoir d'électeur en allant aux urnes. Mon frère cadet n'a jamais voté et il l'affiche clairement. Mes sœurs le font par habitude et trop souvent sans conviction politique, enfin je crois»*, a réagi un citoyen face aux panneaux d'affichage au trois quarts vides. *«Les choses devraient changer pour cette fois-ci. Nous devons accorder le bénéfice du doute aux jeunes candidats. Ils ont moins de 40 ans et ils sont tous universitaires»*, réplique une autre personne, plus optimiste. Selon le représentant de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) de la wilaya de Guelma, 8 listes sont en lice pour l'APW (Parti de la liberté et de la justice PLJ, Sawt El Chaâb (Voix du peuple), le RND, le FLN, Mouvement El Bina, El Djazaïr El Djadida, MSP et le Front El Moustakbal), soit 336 candidats pour 39 sièges. Autant de listes pour chacune des 34 communes de la wilaya, plus 3 autres composées de candidats libres, notamment à Héliopolis, Belkheir et Dahoura. Au chef-lieu, 7 listes (252 candidats) sont en course pour les 33 sièges de l'APC. *«L'ANIE a rejeté 159 candidatures, souvent pour des dossiers incomplets. C'est une première depuis son installation à Guelma»*,

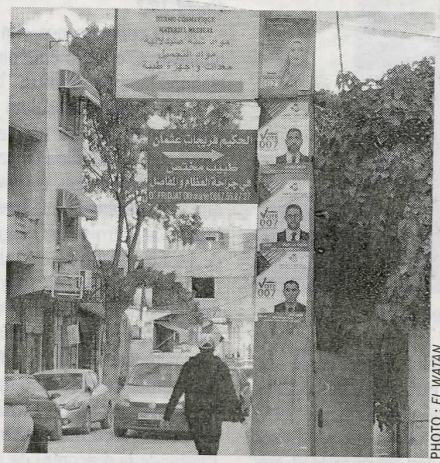

PHOTO : EL WATAN

L'affichage anarchique demeure la marque de fabrique des élections

a déclaré à *El Watan* Aïssa Meddour, délégué de cet organisme. *«Des recours ont été introduits auprès du tribunal administratif, certains ont obtenu gain de cause en première instance, alors que 43 candidats ont saisi le Conseil d'Etat. Ce sont seulement 8 candidats, soit 4 APW et 4 APC qui n'ont pas été déboutés par cette instance suprême»*, précise notre interlocuteur. Et de conclure : *«50% des candidats ont moins de 40 ans et le tiers d'entre eux ont un niveau universitaire»*. Comme à chaque campagne électorale, les façades des murs des édifices, domiciles, poteaux électriques et autres supports se sont transformés en panneaux d'affichage et le phénomène s'amorce déjà à Guelma, alors que les panneaux officiels demeurent à moitie vides. *«Le fait d'afficher, hors des lieux réservés, est un acte délictuel puni par la loi»*, tient à avertir, tout contrevenant, le délégué de l'ANIE. Et d'évoquer : *«Je me réfère aux articles cités au titre VIII (infractions électorales). Mais à ma connaissance, la réglementation n'est pas appliquée dans toute sa vigueur»*. Ainsi, l'article 290 de l'ordonnance n° 21-01 du 10 mars 2021 portant loi organique relative au régime électoral est explicite : «Est puni d'une amende de 20 000 DA à 50 000 DA quiconque aura procédé à un affichage en dehors des emplacements réservés et/ou en dehors de la période de la campagne électorale, ou aura altéré un affichage dans un emplacement réservé, contenant des informations, des données et des posters des candidats», lit-on dans le document. Quoi qu'il en soit, les futurs élus de la wilaya de Guelma et ses 34 communes devront rompre avec l'opacité de la gestion. Une gestion, précisément communale, qui, faudrait-il le souligner, n'a jamais été sanctionnée par un bilan de fin de mandat destiné aux administrés.

Karim Dadci

LIBERTÉ
LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER

Campagne morose et candidats en panne d'idées

Indigence des discours et morosité sont les caractéristiques d'une campagne électorale qui, en théorie, devrait permettre aux candidats d'exposer leurs programmes, afin de persuader les électeurs de leur accorder leur confiance.

Archives Liberté

Les citoyens, plus préoccupés par les graves problèmes socioéconomiques, accordent peu d'intérêt aux élections.

Depuis son lancement la semaine dernière, la campagne électorale pour les locales du 27 novembre prochain se déroule en circuit fermé entre les candidats aux APC et APW, les partis, leurs militants et leurs cercles immédiats.

La population, elle, trop préoccupée par les graves problèmes socioéconomiques, la chute vertigineuse du pouvoir d'achat, l'absence de perspectives qui poussent des milliers de jeunes et de moins jeunes à envisager de quitter le pays, n'accorde plus aucun intérêt aux élections. *"Je ne savais même pas que la campagne avait démarré et je n'ai aucune intention d'assister aux meetings qu'ils comptent tenir. Je n'ai pas voté en décembre 2019 ni en juin 2020 (présidentielle et législatives, ndlr)"*, lance un étudiant dont le seul souci est désormais d'achever ses études pour partir à l'étranger.

Si, en théorie, la campagne électorale permet aux partis politiques et aux candidats d'exposer leurs programmes et leurs idées, afin de persuader les potentiels électeurs de leur accorder leur confiance, le principal souci en Algérie est de convaincre les citoyens de la nécessité de se rendre aux urnes pour éviter l'abstention désastreuse qui a frappé les deux précédentes échéances électorales. Un désaveu cinglant d'une population qui considère que les élections ne constituent pas aujourd'hui *"une solution politique aux problèmes du pays"*, comme l'a résumé le sociologue Nacer Djabi.

Les débats sur les programmes, les empoignades orales avec les opposants, l'échange d'idées avec les citoyens, ingrédients nécessaires pour une campagne animée, voire réussie, ne constituent clairement pas une priorité pour les candidats qui terminent invariablement leurs meetings par des *"Allez voter en masse !"*. Pour les démocrates, les islamistes, les nationalistes, à gauche, à droite… ? Peu importe la tendance, peu importent les idées — si tant est qu'il y ait des idées —, l'essentiel est que les Algériens soient au rendez-vous du 27 novembre pour *"parachever l'édifice institutionnel"* entrepris en décembre 2019. *"Depuis des années, il n'y a plus de débat d'idées. Le pouvoir comme les partis politiques se soucient seulement du taux de participation et de la répartition des places"*, constate un observateur de la scène politique que la désaffection populaire ne surprend pas. C'est pour cela que les sujets abordés dans les meetings durant cette première semaine de campagne ont davantage tourné autour des complots qui menacent l'Algérie, la dénonciation de l'agression marocaine et des déclarations du président français. Des sujets qui, s'ils n'ont aucun rapport avec la gestion des APC et des APW, sont de nature à exacerber la fibre patriotique et, peut-être, à amener les citoyens à se rendre aux urnes.

Des candidats ont bien évoqué la gestion de la cité (qui devrait constituer le cœur des interventions), notamment en appelant à l'affranchissement des édiles du poids de l'exécutif et l'élargissement de leurs prérogatives, la décentralisation de la prise de décision, la révision du code communal ou la réforme du système de gestion des municipalités… mais sans plus. *"Il n'y a pas de débat, pas de réflexion. On balance à tout va des concepts et des notions sans les analyser. Par exemple, on parle de la nécessité de la décentralisation de la prise de décision, mais personne n'explique le pourquoi du comment de la notion"*, s'énerve le sociologue Mohamed Mebtoul, en déplorant l'indigence des discours proposés par les formations politiques.

L'*"indigence"* des discours et la morosité de la campagne électorale ne sont pourtant pas pour étonner, alors que de nombreuses formations politiques ont décidé de boycotter les élections locales et que l'écrasante majorité des Algériens a, d'ores et déjà, décidé de tourner le dos au scrutin.

Rappelons que 400 000 candidats, appartenant à une cinquantaine de partis politiques et quelque 900 listes d'indépendants, sont en course dans ces élections devant mener à 1 541 APC et 58 APW.

S. OULD ALI

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

Le FFS s'en prend à l'Anie

Le Front des forces socialistes (FFS) a dénoncé, hier, l'attitude intransigeante du représentant de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) de la wilaya d'Alger dans l'exécution des décisions et des jugements rendus par la justice concernant les listes de candidature confectionnées par ce parti en prévision des élections locales du 27 novembre prochain. Dans un communiqué signé par le premier secrétaire du parti, Youcef Aouchiche, le FFS affirme que des candidats ont été *"arbitrairement exclus lors de l'examen administratif des dossiers de candidature"*, ce qui s'apparente, selon la même source, à une *"injustice"*. Citant le candidat du FFS dans la commune de Birkhadem, Djamel Achouche, le FFS a révélé que ce candidat a recouru à toutes les voies et tous les moyens légaux pour lever l'exclusion dont il a été victime et qu'il *"était reconduit par la force de la loi pour se présenter aux élections locales sur la liste du FFS à Birkhadem"*. Le FFS, qui s'interroge sur cette transgression de la loi, rappelle que le chef de file de l'Anie avait bel et bien ordonné à ses délégués d'exécuter *"immédiatement toutes les décisions judiciaires et arrêtées à leurs différents niveaux"*. Mais, regrette le FFS, *"certains délégués ignorent le contenu de cette instruction"*. Devant cette situation, le FFS appelle le président de l'Anie *"à se pencher sur ces abus et leurs conséquences désastreuses"* et *"à assumer sa pleine responsabilité dans le suivi et la mise en œuvre des instructions"*.

Du reste, le FFS s'est dit *"solidaire"* avec tous les candidats qui ont subi *"toute forme de pression et d'abus"*. Selon des sources informées, ils sont 83 postulants à avoir été réhabilités par le Conseil d'État, mais qui auraient essuyé un niet catégorique de la part de l'Anie.

F. BELGACEM